

نظرة إلى الخطاب الاقتصادي للثورة الإسلامية في إيران

■ محمد برهاني

من البديهي أن يحمل الحدث الرباني ـ الشعبي الكبير كالثورة الإسلامية في العام 1979 بقيادة الإمام الخميني في إيران منهجاً خاصاً به كسائر الثورات الكبرى. وبما أنّ الثورة في إيران بُنيت على أسس ومبادئ إسلامية لا بد لها أن تنسم بفكر الإسلام والقرآن الأصيل. وأهمّ شعارين أكد عليهما الشعب خلال الثورة هما الحرية والاستقلال. وليس لهذين الشعارين دلالات سياسية بحثة ففسب، بل لهما دلالات اقتصادية كذلك، وقد أخذت هذه المسألة في عين الاعتبار في المراحل الأولى للثورة ونصّ عليها الدستور في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. لذا نرى أنّ الشعب الإيراني من خلال بعد النظر والتزامه بالإسلام، توجه نحو الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي وعرّف عن هذه المطالب بأنها مطالب حقّة وأساسية، وبرزت أهمية هذا الأمر عندما عانت إيران على مدى عقود من الحصار والضغط الاقتصادي عبر التواصل من الغرب، ولكن استطاع الإيرانيون عبر التمسك بهذه المطالب الثورية، وبعبارة أخرى من خلال الاقتصاد المقاوم أن يحمو أنفسهم أمام هذه الضغوط.

إحدى خصائص الثورة الإسلامية الإيرانية الأخرى هي شعوبية هذا القيام، لذا كانت عوائد ونتائج هذه الثورة في مصلحة الشعب ومن نصيبه، وعلى هذا الأساس والنهج ومن خلال هذا الإطار وضعت الخطط الاقتصادية والاجتماعية لكي يتحرّر اقتصاد الدولة من الهيمنة والقيود الخارجية ويتجه نحو الشخصية الداخلية. ونصّ الدستور من اللحظة الأولى على هذا المفهوم، وعليه بدأ العمل الجدي على الساحة الاقتصادية، كسائر الساحات الثقافية والسياسية والعسكرية، للوصول إلى حياة أفضل في هذا المجال. وحيث من الواضح أنّ الاكتفاء والاستقلال الاقتصادي مرتبط بشكل مُحكم وأساسي بالاستقلال السياسي والثقافي، نصّ الدستور على العمل الدؤوب للتخلص من التبعية الاقتصادية، لتكون تلك القاعدة الاقتصادية التي تعمل عليها البنى الاقتصادية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وعلى هذا الأساس، ومنذ انطلاقة الثورة الإسلامية، اكدت القيادة والمسؤولون في النظام العمل الجادّ في هذا الاتجاه لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي، وأكدت الضغوط والمشكلات التي أوجدها مخالفات الثورة في الداخل والخارج أمام هذه الظروف على ضرورتها، وزادت من تمسّك الإيرانيين بها. أخذ السعي نحو الاكتفاء الذاتي حيناً كبيراً من العجبة في بنود الدستور والحياة السياسية والاقتصادية للدولة، حيث نصّ البند الثالث عشر في النقطه الثانية على أنّ وظيفة الدولة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، العمل على الوصول إلى الاكتفاء في العلوم والتقنيات والصناعة والزراعة والأمور العسكرية...، وتمتّ الإشارة في البند التاسع الباب 43 إلى الضوابط الاقتصادية لعمل الدولة وهو يؤكّد على «زيادة الإنتاج في المجالات الزراعية والدواجن والصناعة لكي تؤمّن حاجة البلاد وتوصلها إلى الاكتفاء الذاتي وتلك قديدها من التبعية لأي جهة كانت».

ويعدّم البرنامج الاقتصادي الإسلامي، على إيجاب الأرضية المناسبة للإبداع واستمرار الابتكارات الجديدة، وإيجاد جو من تكافؤ الفرص والريادة في المجال العملي ومعالجة الحاجات الأساسية للشعب من خلال العمل الحكومي.

وفي البندين التاسع والثاني عشر من الدستور في الفقرة الثالثة المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي نقرأ الآتي:

تَمَتَّتِ الفقرة الثالثة من البند التاسع على القضاء على التمييز الغير عادل وإيجاد فرص متكافئة للجميع في المجالات المادية والمعنوية... وذكر البند الثاني عشر دعم الاقتصاد السليم والعدل على منبج الضوابط الإسلامية لإيجاد الرخاء ورفع الفقر ومعالجة أيّ حرمان في مجالات الغذاء والسكن والعمل والطبابة وتعميم التأمين الصحي على كافة طبقات المجتمع.

في البند الـ 43 من الدستور الإيراني تمّ تحديد أهداف الاقتصاد الإسلامي من وجه مغاير حيث نكرت: «من أجل ضمان الاستقلال الاقتصادي للمجتمع، واجتثاث جذور الفقر والحرمان، وسدّ ما يحتاج إليه الإنسان في سبيل الرقي مع المحافظة على كرامته، يقوم اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية على أساس الثلاثة التالية:

1 – توفير الحاجات الأساسية للجميع، وهي: المسكن، المآكل، والملبس، والصحة العامة، والعلاج، والترتية والتعليم، والإمكانيات اللازمة لتشكيل الأسرة.

2 – توفير ظروف العمل وإمكاناته للجميع، بهدف الوصول إلى التشغيل الكامل، وكذلك وضع وسائل العمل تحت تصرف جميع الأشخاص القادرين على العمل الفاعدين لوساطة، وذلك بصورة تعاونية عن طريق الإقراض بلا فائدة، أو أي طريق مشروع آخر، بحيث لا ينتهي إلى تركيز الثروة وتداولها بيد أفراد ومجموعات محدودة، ولا يجعل من الحكومة ربّ عمل كبير مطلق، ويجب أن يتمّ ذلك ضمن مراعاة الضرورات القائمة في التخطيط الاقتصادي العام للبلاد لكل مرحلة من مراحل الإنماء.

3 – تنظيم البرنامج الاقتصادي للبلاد بحيث تكون طبيعة العمل ومضمونه وساعاته على نحو يتيح للعامل، إضافة إلى بذل جهوده في العمل، الوقت المناسب والمقدرة الكافية لبناء شخصيته معنوياً وسياسياً واجتماعياً، وتنمية مهاراته وإبداعه، والمشاركة الفعّالة في قيادة البلاد.

4 – مراعاة حرية اختيار نوع العمل، والامتناع عن إجبار الأفراد على عمل معين، ومنع أيّ استغلال لجهد الآخرين.

5 – منع الإضرار بالغير وحصر الثروة والاحتكار والربو واسائر المعاملات الباطلة والمحرمّة.

6– منع الإسراف والتبذير في الشؤون الاقتصادية كافة سواء في مجال الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات.

7 – الاستفادة من العلوم والفنون وتربية الأفراد ذوي المهارات بحسب الحاجة من أجل توسيع اقتصاد البلاد وتقدمه.

والصناعي لسدّ حاجات البلاد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لها وتحريرها من التبعية الأجنبية.

كما تناول البندان 46 و47 الملكية الخاصة وأوصحا كيفية التعامل في هذا الخصوص.

يجب على الاقتصاد الإسلامي أن يتمتع بمعايير متعدّدة، منها:

الاقتصاد ليس الهدف: من وجهة نظر الثورة الإسلامية الإيرانية فإنّ هدف المجتمع ليس اقتصادياً بحتاً، ولكنّ الاقتصاد يشكل أحد أهمّ العناصر للوصول إلى الهدف الأساس وهو العبودية لله عز وجل. ويمكن للاقتصاد أن يشكل عاملاً مساعداً ومسانداً لتقوية الارتباط بالله عز وجل، وفي سبيل تحقيق التكامل الإنساني، ولذلك حاز القسم الاقتصادي على جزء مهمّ من الفقه الإسلامي.

بعض الأمور المهمة عن الاقتصاد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

شفافية العمل الاقتصادي للدولة: حيث أنّ الشفافية هي الشرط الأساسي لمكافحة الفساد، وإيجادها مع عامل الرقابة، يتوفر عامل الاستقرار، وعليه تتولد الفعالية الاقتصادية ويتوفر عامل الأمان. ويتمتع المبدع والمستثمر والريادي الذي تمكن من تشكيل ثروة في هذه الأجواء بحماية وتأييد الدولة الإسلامية. وإذا كان الجو سلبياً كما ذكرنا، يمكن حينها كسب الثروات المشروعة بشكل مباح وهي تحوز على تأييد النظام في الدولة. ويقول السيد خامنئي في هذا المجال: «عند متابعة المشاكل التي تواجه الدولة، يجب تحديد الأولويات. وهذا يعني أنّ على السلطة والسياسيين وأعضاء الهيئة القضائية، أو أي مجموعة أخرى أن يجلسوا ويشخصوا المواضيع بأهميتها، على قاعدة «المهمّ والأهمّ»، ويتابعوا الأمور، بحسب أولويتها، لأنه يوجد بعض قضايا الفساد التي يجب أن يتابعها القضاء، وأن نرى أي من هذه المسائل تحتل الأولوية، واليوم يوجد في المجتمع ملفات الفساد من الرشوة والجرائم ضدّ الثورة والأخلاق والجنابات والخداع والتزوير. وبين هذه الأمور ما هو الأهمّ؟ نعتقد أننا إذا أردنا البحث عن الأهمّ، فإنّ قضايا الفساد المالي والأخلاقي والرشوة والتزوير ومثيلاتها تتمتع بالأولوية، لأنها قضايا تفقد المجتمع عنصر الأمان، وهي تتمتع بأهمية بالغة. (بيان السيد القائد، 92/5/15).

التوجه نحو العلم على أنه مصدر أساسي من مصادر الاقتصاد: «يجب أن تكوّن البنى التحتية لاتصاندا على العلم والمعرفة وأن ننتقد من هذا الطريق ونغير اقتصاد الدولة بهذا الاتجاه» (السيد القائد 91/ 5/ 8). وللمعلم أيضاً القدرة على إيجاد القدرة والقوة لسياسة الدولة كما للاقتصاد، ولذلك حاز تطور هذا الأمر في منبج العمل للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة على اهتمام بالغ، وهو جزء مهمّ من عمل الحكومات المتعاقبة، حيث عليها أن توجد الأرضية المناسبة للتقدّم العلمي والصنعة العلمية وتحرض على ذلك، وهذا الأمر يجب ذاته قد أقلق الدول الغربية، لأنّ هذه الدول التي اعادت الاستثمار تسعي للتكنولوجيا والمعرفة لاستعمالها كأدوات تولد العلم والهيمنة والسلطة على الآخر.

التوجه إلى العمل ورأس المال الوطني (أهمّ من المسلم وغير المسلم): نحن إذا لم نحترم العمل والرماسيل الإيرانية، لن نستطيع أن نتنج شيئاً، وإذا لم يكن هنالك إنتاج وطني، نحن غير الممكن تحقيق الاستقلال السليم لدولتنا».(السيد القائد 91/ 2/ 10)

في التطور الاقتصادي الذي يمكن أن تحقّقه مستفيدة من كل السبل الممكنة، ولكنها تولي أهمية وأولوية للمصادر والرأس المال الداخلي لديها، وهذا المفهوم يتخطى مبدأ تحقيق الثروة والقوى العاملة، وهذا ما تمّ التأكيد عليه في اقتصاد الثورة الإسلامية الإيرانية، والتي جده في هذا الأمر له أهمية بالغة في حل أزمة البطالة، زيادة الرفاه الاجتماعي، زيادة الثروة الوطنية والتوزيع العادل، وإنهاء الحرمان من المجتمع.

التعاون بين الدول الإسلامية: الخطاب الاقتصادي للثورة الإسلامية يعتبر أنّ على الدول الإسلامية، كما سائر الاتحادات، أن تتوجه بشكل جديّ إلى التعاون مع بعضها البعض، وذلك في أطر مشابهة للمصرف التعمري الإسلامي وغيره، لتساعد بعضها البعض على التطور والتوسع الاقتصادي.

اليوم ترون أنّ في الكثير من أنحاء المعمورة تمّ تشكيل الاتحادات الاقتصادية للتعاون والسعي في هذا المجال، وهم يحققون مكاسب من هذه الاتحادات. ونحن في عالمنا الإسلامي يمكننا أن نشكل اتحاداً اقتصادياً قوياً وفعالاً.(السيد القائد 83/ 6/ 25)

التوجه إلى تحسين نهج الإدارة السليمة: الاعتماد على النفس في الساحة الوطنية: أحد أهمّ الأساليب التي تعتمدنا القوى المعادية للشعوب عند معاداتها للأوطان هي إقناع الشعوب بأنها لا تستطيع إدارة الاقتصاد الوطني وتؤكّد أنّ الاقتصاد الوطني قادر على تلبية حاجات المجتمع ولا يجب على الأمة الإسلامية أن تحسّ أنها أقلّ من غيرها من الأمم.

مع نهاية الحرب ومع هزيمة صدام حسين برققة من نشوا على يده، وانتهاء أهدافهم المشؤومة لإيران، وخلال خطة عمل مدتها خمس سنوات تكاثفت من خلالها الدولة والشعب، عادت ودارت عجلة الاقتصاد. وكان حجم البناء والتأسيس في هذه الفترة القصيرة، سرعان ما لدرجة تفاجأ بها المراقبون الأجانب، هذا بالإضافة إلى إعادة إعمار ما دمرته الحرب من عشرات المدن والقرى والمصانع والبنى تحتية أمثال مصانع الحديد مباركة، فولاد اهواز، سدّ ساوه، سدّ مارون، ومصانع متعددة الإسمنت، ومعامل الكهرباء، ومصنع السكك الحديدية باقو، وميناء ومعدن عباس، وتمّ إنشاء المشاريع الزراعية والصناعة، بالإضافة إلى معالم تصفية واستخراج النفط والغاز والبتروكيماويات وتوسيع الموانئ وغيرها.

ومن خلال إطلاق هذه المشاريع وتنفيذها في نهاية القسم السادس من برنامج التنمية يمكن القول إنه تمّ تغيير وجهة الدولة. والانتهاه من هذه المشاريع والمخططات الوطنية يخرج إيران من دائرة الدولة أحادية الاقتصاد لتتجه الثروة الاقتصادية الوطنية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات.

البناء

لقاء حوارى في الندوة الثقافية حول «منطلقات الفكرية في الاقتصاد القومي الاجتماعي»

فيّاض؛ ساعده أوجد المفهوم الجديد للاقتصاد والإنتاج والتنمية وألغى التناقض بين جماعية الإنتاج وفردية الرأسمال



جانب من الحضور



فياض متحدثاً في اللقاء الحوارى

التنمية الصحيحة تركز على بناء اقتصاد وطني وقومي وإقامة شبكة إنتاجية – اقتصادية على كامل البيئة الطبيعية – الجغرافية وتحقيق المناعة الاقتصادية الحقيقية والاكتفاء الذاتي

على القاعدة القومية للاقتصاد والإنتاج والاستهلاك. أما المدلول الآخر فهو مدلول النظام الاقتصادي، أيّ علاقات الإنتاج وأشكال هذه العلاقات ومضامينها وأبعادها.

وأضاف فيّاض: لقد أوجد أنطون سعاده مفهوماً جديداً للاقتصاد والتنمية بعد أن فشل النظام الرأسمالي في حل مشاكل المجتمع، لا بل أدى إلى تشنّجات ومشاكل جديدة بهذا المعنى، وبعد أن فشل النظام الماركسي ـ المادي في حل مشكلات النمو الاقتصادي والتنمية، وإشكاليات الحوافز المادية والروحية، وهذا المفهوم الجديد الذي أرساه سعاده يرتكز على إلغاء التناقض (بعد الثورة الصناعية وإدخال الآلة) بين جماعية الإنتاج وفردية الرأسمال. فالنظام الرأسمالي الفردي هو نظام البهرر بإمتياز بمعنى أنّ الطاقة تهدر لمصلحة قلة، ولا يستفيد منها المجموع ـ على هذا الأساس، وصفّ سعاده الثورة الصناعية في نشوء الأمم، واعتبر أنها وضعت الاقتصاد على أساس جديد ولكنه سيئ، لأنها أنتجت نحو اقتصاد الجماعه باعتبار الآلة تستقطب مجموعة كبيرة من العمال لم يكن الاقتصاد الحرفي السابق يستقطبهم، بينما المستفيد من هذا التصاعد الجماعي هم أفراد قلة، ففصل التناقض الأساسي بطبيعة النظام الرأسمالي بعد تصنيفه.

وبهذا المعنى، اعتبر سعاده أنّ الاقتصاد الرأسمالي يخضع لمصالح الدول الكبرى التي تملك الصناعات الأكبر والرأسمال الأكبر، لذلك اتجه هذا الاقتصاد إلى نمط من العفيلية والانتهازية المعرّفة للإنماء والتنمية على المستوى الوطني والقومي.

وهذا ينطبق على واقعنا المعاصر، فبعد موجة العولمة التي تخفي وراءها اقتصادياً نظاراً رسمالياً عالمياً جديداً (اقتصاد السوق) يعني يتجه الاقتصاد الرأسمالي وما بعد الرأسمالي في عصر ما انتاجية ـ اقتصادية على كامل البنية الطبيعية ـ الجغرافية لتحقيق المناعة الاقتصادية الحقيقية والائفاء الذاتي ويتمّ ربطها لاحقاً حلقة سوقه وينمّع التصنيع الثقيل فيها وينمّع التقدم الصناعي فيها

وبيعقها سوقاً استيراداً للسلع الصناعية التي تنتجها. لذا لا بد أن ترتكز التنمية الصحيحة على بناء اقتصاد وطني أيّ اقتصاد قومي، وهذا يقضي بالتحرّر من شبكة العلاقات الرأسمالية الدولية التي ترتبط بالنظام الرأسمالي المحلي، وإقامة شبكة إنتاجية ـ اقتصادية على كامل البيئة الطبيعية ـ الجغرافية لتحقيق المناعة الاقتصادية الحقيقية والائفاء الذاتي ويتمّ ربطها لاحقاً وعلى قاعدة المصالح القومية ويتمينها بشبكة علاقات اقتصادية على المستوى الإقليمي ثمّ الدولي».

تابع فيّاض: إنّ البديل الذي تقدمه الرؤية القومية الاجتماعية لهذا هو ما أرساه سعاده نفسه حول «أنّ الإنتاج المشترك هو حق عام لا حق خاص، وللرأسمال الذي هو ضمان استمرار الإنتاج وزيادته، هو بالتالي ملك قومي عام مبدئي، وإنّ كان الأفراد يقومون على تصريف شؤونه بصفة مؤتمنين عليه وعلى تسخيرهِ للإنتاج»، وفي مكان آخر: «ما من عمل أو إنتاج في المجتمع إلا وهو عمل أو إنتاج مشترك أو تعاوني».

فالقاعدة التي أرساها سعاده تنطلق من كون «المجتمع هو المالك الأساس للإنتاج والتوزيع والتداوله ولذوائه واسترادا لحاصل الإنتاج الذي هو رأس المال، وهذا نقض للمفهوم الرأسمالي من جذوره الذي يعتبر الإنتاج حقاً خاصاً، إذاً، القاعدة هي أنّ الرأسمال ملك قومي عام مبدئياً، يجوز للمجتمع أن يجعل الأفراد يتصرفون به بالقيومة في مرحلة، ولكن القاعدة تبقى أنه ملك عام بمعنى أنّ تصرف الأفراد في كل العلاقات الرأسمالية يحثى المحدودة منها هو استثناء للقاعدة يمكن إلغاؤه في أيّة لحظة، يعني التأكيد على اجتماعية رأس المال وقوميته، ورفض فرديته، إذ أنه من هذه الناحية، وكما يقول سعاده، نحن نسير نحو نظام جديد لا نهوب فيه من الآلة بل نتقدّم إليها، لا مبدئياً، يسار إلى أتمية لطخة، ولا سواء الحالة الاقتصادية ليس بل نعمة للبشرية ومحّررة للناس، ولكن بعض الناس الذين استعملوا الآلة الحديثة أوأوان يستعبدوا الناس الذين لم يكن لهم ما يكتفهم من الحيازة على الآلات الضخمة الحديثة. إنّ سوء الحالة الاقتصادية ليس من الآلة بل من النظام السيئ؛ في تنمية النظرة الفردية اللامسؤولة عن المصير القومي في استخدام الآلة الحديثة». ويؤكد: «نهضتنا تريد أن تضع حداً لها في الاستعباد ولأصحاب الرأسمال الفردية الذين يستعبدون بواسطتها الناس».

وأضاف فيّاض: في مرحلة سابقة، تمّت التنمية على هذه الحقائق

لبنان الوجهة الأعلى لتحويلات المغترين

أصدرت مجموعة البنك الدولي إحصاءاتها للفصل الرابع من العام 2015 المتعلقة بكلفة تحويلات المغترين في جميع أنحاء العالم والتي تحسّبت كلفة إرسال التحويلات المالية من 35 دولة إلى 99 في جميع أنحاء العالم.

وبحسب الإحصاءات التي نشرها التقرير الأسبوعي لبنك الاعتماد اللبناني، تتّمثل الكلفة المحسّبة رسوم المعاملة وسعر الصرف المعتمد وسرعة الخدمة وغيرها، وكشف البنك الدولي أنّ كلفة تحويل 200 دولار من ألمانيا إلى لبنان وصلت إلى 24.22 د. في الفصل الرابع من العام 2015 أي ما يتشكل نحو 12.11 في المئة من قيمة المبلغ المرسل.

وفي هذا الإطار، جاء لبنان فاني أعلى وجهة لتحويلات المغترين الآتية من ألمانيا تسبقه الصين (25.92 د.) وتليه فينتام (22.31 د.)، ومولدوفا (19.89 د.)، وأفغانستان (19.09 د.)، والهند (18.72 د.)، والباينا (18.36 د.)، وغيرها من الدول، مع الإشارة إلى أنّ كلفة تحويل 200 دولار من ألمانيا إلى لبنان كانت بلغت 28.29 دولاراً (14.14 في المئة) في الفصل الثالث من العام 2015.

ونتيجة ذلك، احتل لبنان المركز الثالث بين 9 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمنها التقرير، فيما تصدرت تركيا اللاحة بمرودو بلغ 1.17 في المئة.

المتصلة بحياة الناس ومصالح حياتهم العليا، وتمّ التخليط والتزوير لظواهر «فتح الأسواق»، و«العولمة»، و«تحرير التجارة العالمية» و«تحرير الاستثمارات»، ورفع شعار تحوّل العالم إلى «قوة كونية واحدة»، ولكنّ غاب عن بال كل هؤلاء السؤال الأساسي: هل تقدّم موقع الإنسان ومكانته وسط كل هذه الظاهرات؟ هل احترام الإنسان كقيمة؟ هل تامّنت مصالح الأوساط الشعبية في بلدانها وأوطانها ومجتمعاتها؟ هل تحققت العدالة النسبية؟ هل توزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى كل الشعوب والأمم؟ هل راعت كل هذه العلاقات الجديدة الناشئة معايير المساواة والحقّ الإنساني في الاستفادة المتوازنة من البيئية وما تقدمه من إمكانيات؟ هل تقدّم مفهوم «التنمية المستدامة»؟ هذا الشعار الذي يتنّ حمله اليوم والسعي إلى تسويقه دون الأخذ بعين الاعتبار الشروط الحقيقية التي تؤدي إلى تحقيقه؟ ما هي هذه القرية الكونية الموعودة؟ وهل تلتحق فيها أخلاقيات «القرية الصغيرة» في التعاون والإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك بما يحفظ حقوق كل سكان هذه القرية؟ إنها أسئلة جديدة تطرح في ظل واقع يكثف عن دخل أساسي كبير أدى إلى أزمتا حقيقية وإلى تصعّد بديان اقتصادات وطنية في كل القارات، وإلى أزمة مالية عالمية نشهد تداعياتها الخطيرة، وإلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي، وإلى احتكارات كبيرة، وإلى قبض قلة من الدول على خيرات المسكونة والعالم وعلى فرواته الطبيعية والاستراتيجية، وإلى تفشي ظاهرة الفقر والبطالة في الاقتصادات الضعيفة والنامية، وحتّى في الدول القوية صناعياً وإنتاجياً. إنّ مفهوم «الشركة العابرة للقوميات» يحل في طبائته مضمون الظلم وانتقاء العدالة وعدم المساواة، وخلل في موازين القوى الاقتصادية وغيرها، وكل هذه الاستثمارات العالمية التي تحط رحلها في أصقاع الأرض ليست مقطوعة الجذور القومية، فالعائدات الاستثمارية تعود غالباً إلى القاعدة الاستثمارية الأصلية، فيما لا يصيب الأطراف أو الأماكن التي تقيم هذه الاستثمارات بما تملكها إلا الفقر والنهب والمنظ والسرقة الموصوفة خارج آية ضوابط في القانون المحلي أو الدولي أو الأممي أو حتى الإنساني!

هذه الاستثمارات «القائلة» تنهب الأمم والشعوب وتزيد البهوة السخيفة بين الأمم والشعوب، فيما المستفيد الحقيقي هو قلة من محترين وقلّة من شبيعين مستغلين في المراكز والأطراف، وهذا واقع وجب تغييره.

ونحن نلج في العقد الثاني من الألفية الثالثة، نجد أنفسنا في بلدانا أمام ثلاث حالات اقتصادية واقعية:

1 ـ سيطرة «الرأسمالية الدولية المتوحشة» على مجتمعتنا.
2 ـ سيطرة الإطّاع القديم الجديد على حيازاتنا الزراعية.
3 ـ سيطرة أصحاب الرأسمال الفردية، ورموز سلطة المال على معظم القطاعات الإنتاجية في المجتمع والبلد.
القومية الاجتماعية إذاء، في المسألة الاقتصادية، هي تطبيق الاجتماعية على الاقتصاد. الاجتماعية في شمولها والاجتماعية في ابتنائها الزمة المألمة القومية. لذا فإنّ الخط الاقتصادي المألم تمّ رسمه في النظرة الاستراتيجية القومية الاجتماعية، أما الأنماط الإنتاجية، والعلاقات المتقرّعة عنها، وأنماط الملكية وغيرها، هو القطاع العام، دور القطاع الخاص، الخصخصة، التأميم، الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، كلها مسائل تخضع لظروف التطوّر الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع أو الدولة المعنية، وهذه الظروف والبيئة الاقتصادية المتصّحة هي التي تخلي إجراءات اقتصادية معينة كالتأميم أو الخصخصة أو غيرها من المسائل الإجرائية أو التوجهات العملية، وقد اثبتت تطورات السنوات القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية منذ 2008 إلى يومنا هذا، وبتواتر متسارعة، والإجراءات التي اتخذتها حكومات ودول مختلفة في هذا العالم خلال هذه الفترة، أنّ لا شيء مطلقاً في الاقتصاد، كما في كل مناحي حياة المجتمعات الإنسانية، وكلّ القضايا تصبح نسبية على إطلاقها، وتمتّ مقاربتها وفق الظروف والبيئة والواقع. وما الإجراءات الحمائية التي اتخذت دول ترغف لواء «الحرية الاقتصادية» و«الرأسمالية» و«الاقتصاد الحر»، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من دول الغرب الأوروبي (كشراء حصص في مصارف وينوك، أو تأميم شركات خاصة، أو دخول الدولة شريكاً في الإنتاج، وغيرها...) إلا دليل على أنّ القاعدة الأساس تتشدّد في مقولة «أنّ مصلحة الأمة أو المجتمع هي الأساس»، أما التخليقات قد ولي إلى غير حرجه.

أما الحقيقة القائنة المهمة تكمن في ارتباط الاقتصاد بمصالح الأمم ويمرّحها التطوّر القومي، وهذا اكدت كل التجارب الاقتصادية التي تعيد اليسار إلى أقصى اليمين، وكلّ هذه التجارب تكمن معيار نجاحها مدى ملائمتها أو مسانقتها وتجانسها مع الواقع القومي. الخلاصة، أنّ المنافع الاقتصادية خاضعة دائماً للتبديل والتعديل حسب مصلحة المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره الاقتصادي الاجتماعي شرط أن ترتكز هذه المنافع الجبرية على القواعد الأساسية التي هي اجتماعية مطلقه منافية للفردية بأشكالها المختلفة».

وفي الختام، كانت مداخلات وكان نقاش مستفيض حول الاقتصاد القومي الاجتماعي وميزاته.